الأهرام

المصدر : اخرساعه

التاريخ : ٢٢ اغسطس ٢٠٠١

الحكومة تواجه مشكلة البطالة
وظائف للشباب فى كل المحافظات

كيف تواجه الحكومة مشكلة البطالة ؟ وماهى الإجراءات الفعلية التى اتخذتها لدفع دماء جديدة فى شرايين العمل فى كافة أرجاء مصر؟.. الجديد فى القضية أن الفرص المقدمة للخريجين هى فرص حقيقية فى اطار تطوير الجهاز الإدارى للدولة.. كما أن وزارة التنمية الإدارية ليست وحدها التى تحدد الوظائف وإنما تشارك فيها المحافظات.. كما أن هناك ضوابط تتفق مع القانون لتحقيق أقصى درجات الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص..

الدكتور محمد زكى أبوعامر وزير الدولة للتنمية الإدارية أكد أنه فى اطار توفير فرص عمل جديدة لاحتياجات التشغيل الفعلية والحقيقية صدر تباعاً واعتباراً من ١٤يوليو وحتى ٩أغسطس ٢٠٠١ حركة الإعلانات فى الصحف القومية عن شغل أعداد كبيرة من الوظائف بأدنى درجات التعيين وبمختلف المجموعات النوعية ولكافة التخصصات والمؤهلات الدراسية وذلك لأبناء كل محافظة والمقيمين بها على مستوى جميع محافظات الجمهورية كل على حدة..

وبهذا تلتزم الحكومة بما أعلنت عنه فى توفير ١٥٠ألف فرصة عمل فى الجهاز الإدارى للدولة.. وهذا يعنى أن إحدى الجهات بدأت تنفيذ هذا البرنامج الذى يستهدف حل مشكلة البطالة وإستيعاب أعداد كبيرة من الخريجين..

وقد جاء توزيع هذه الوظائف توزيعاً عادلاً على محافظات الجمهورية وعددها ٢٦محافظة ومدينة الأقصر.. توزع عليها الـ١٥٠ألف وظيفة.. بحيث إن كل أبناء المحافظات يشعرون أن هناك تحركا جديا من جانب الحكومة لاستيعاب العمالة المتخصصة.. هذا بالاضافة إلى أن الوظائف تشمل كل المؤهلات ولا تقتصر على المؤهلات العليا فقط.. ولابد أن تستوعب الحكومة حملة المؤهلات العليا والمؤهلات المتوسطة والأقل من المتوسطة.. بمعنى كل شرائح المجتمع تشعر أن هناك تحركا حقيقيا..

ويجرى حاليا تلقى تعيين طلبات

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

كان قرار الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير التنمية الادارية لرقم ٦ لسنة ٢٠٠١ أشبه بمن يحاول ان ينزع فتيل قنبلة موقوتة اسمها (البطالة) وهو القرار الخاص بتعيين الخريجين دون الارتباط بشرط السن أو سنة التخرج.

والسؤال الآن هو: هل المصالح الحكومية المكتظة بالموظفين فى حاجة الى ١٥٠ ألف خريج للعمل بها لنقضى علي مشكلة البطالة؟ ولماذا لانبحث عن حلول غير تقليدية للقضاء علي بطالة الشباب؟ وأين دور رجال الاعمال والقطاع الخاص فى حل هذه المشكلة؟ ولماذا لايقوم رجال الاعمال بتدريب عدد من الخرجين ثم تعيينهم فى مؤسسة أو شركة خاصة أو استثمارية؟ وأين دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى امتصاص اكبر نسبة من العاطلين عن العمل؟

يرى د. السعيد وزير الاقتصاد الاسبق أن مشكلة البطالة أصبحت مشكلة ملموسة فى المجتمع والواقع أننا نجد أن وراء أى أسرة مصرية لابد أن يوجد لديها شخص بلا عمل. وقد اصبحت هذه المشكلة حادة وحاسمة ويظهر بالتالي العديد من الاعلانات فى الصحف فيها قدر كبير من التحفظ والمشكلة مازالت قائمة وذلك يتضح مباشرة فى تدفق الاعداد التى لا حصر لها عند الاعلان عن وظائف لذلك يمكن أن يقال أن مصر أصبح لديها مخزون من العمالة العاطلة. ويضيف أن السبب وراء ذلك هو التباطؤ فى معدلات النمو الاقتصادى وعدم زيادتها بالقدر الذى يستوعب العمالة القادمة بالاضافة الي سوء توزيع القطاعات الاستثمارية والمشروعات التى لاتنجز ولاتعمل علي زيادة الانتاج بجانب المشروعات الاخرى مثل صناعة الغزل والنسيج التى تعتبر من المشروعات الهامة لحل مشكلة البطالة، فضلا عن تفريغ اعداد من الخريجين لاتعمل علي زيادة الانتاج.

ويطالب د. مصطفى السعيد بالخروج من هذه المشكلة عن طريق حل مشكلة الركود الموجودة حاليا فى السوق وتنشيط الاقتصاد وعدم الاكتفاء بالتعيين فقط فى وظائف لاتعمل علي زيادة الانتاج حتى لاتظهر لدينا «بطالة مقنعة». يقول الدكتور جودة عبد الخالق استاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة أن مقومات مواجهة مشكلة البطالة تتلخص فى: تقدير حجم المشكلة، وتحديد المدى الزمنى الذى تنوى الحكومة التخلص منها خلاله. والادوات المختلفة التى تستخدمها لتحقيق اهداف هذه السياسة فبالنسبة لتحديد المشكلة هناك تضارب فى تحديد حجم مشكلة البطالة لأن البيانات الرسمية توضح أن معدل البطالة كان يبلغ ٨٪ ولكنه تناقص علي مدي السنوات الخمس الاخيرة وان كان الواقع يؤكد وجود حجم اكبر للبطالة والسبب فى ذلك يرجع الى اختلاف تعريف صفة المتعطل عن العمل وقد تضمن التعداد الاخير للسكان لسنة ١٩٩٦ تعريفات غير مسبوقة لتعريف المتعطل مثل انه كل شخص ليس له عمل ويبحث عن عمل ولايجده بشرط الا يكون له مصدر آخر للدخل وهو تعريف يختلف جوهريا عن المعايير المتعارف عليها دوليا والتى كان يتم تطبيقها فى مصر حتى تعداد ١٩٨٦ وهى أن (أى شخص لايعمل ويبحث عن عمل ولا يجد عملا فهو متعطل سواء كان له دخل أم لا يوجد دخل له). وبتطبيق ذلك التعريف يتضح أن معدل البطالة يزيد علي ماتبينه الاحصائيات الرسمية وربما تصل الزيادة الي ١٢٪ أو ١٥٪ من المعدل الموجود حاليا.

ويؤكد أن حل مشكلة البطالة باعلانات تعيين الخريجين سوف يؤدى لزيادة البطالة المقنعة فى الاجهزة الحكومية وتوزيع نطاق البيروقراطية فضلا عن أن من يتم تشغيلهم طبقا لهذه الاعلانات لايوفر سلعا ولا بضائع يتم تداولها فى الاسواق ولكن يوفر زيادة فى الدخول. ويرى ان الحكومة لابد أن تحدد المدى الزمنى الذى يتوقف عند حجم المشكلة (أعداد المتعطلين) وعند الادوات والوسائل التى تستخدمها الحكومة لحل هذه المشكلة واتخاذ مجموعة من الاجراءات فى مجالات الانتاج والصناعة والتجارة والعمارة، ودعا الي اتباع سياسة واضحة للقطاع الخاص تقوم علي مبدأ الثواب والعقاب واتباع سياسة مالية توسعية لمواجهة انخفاض معدل الانفاق العام وخاصة الانفاق العام الاستثمارى والذى تقلص الي ٥٠٪ مما كان عليه قبل بدء تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى هذا بالاضافة الي اتباع سياسة حاسمة للتجارة الخارجية تتيح درجة اكبر من الحماية للمشروعات الانتاجية، ولمكافحة التهريب علما بان التزامات مصر تجاه اتفاقيات الجات لاتتعارض مع دفع الضريبة الجمركية لان تخفيض الضريبة الجمركية الذى حدث فى برنامج الاصلاح الاقتصادى جعلها فى المتوسط بمقدار (١١ نقطة مئوية) عن التزام مصر طبقا لاتفاقية الجات بجانب خفض معدلات الضريبة علي الارباح التجارية والصناعية.

مخصصات مالية

واشار الدكتور أحمد الغندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (السابق) الي ضرورة دراسة أهم الصعوبات التى تواجه الحكومة حتى تستطيع تعيين المتعطلين وتتضمن: تضخم الجهاز الادارى والوظيفى للدولة حيث تعانى حاليا من البطالة المقنعة وعدم توافق المرتبات التى يحصل عليها الخريجون الذين يتم تعيينهم مع الظروف الاقتصادية الصعبة خصوصا فى ظل الاقتصاد الحر وامكانية توفير الحكومة للمخصصات المالية لدفع هذه المرتبات وقد تم الاعلان عن توافر هذه المخصصات المالية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية